

## منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 19/2310/2015

21 أغسطس / آب 2015

### ليبيا: يجب إجراء تحقيقات شاملة في مزاعم تعذيب الساعدي القذافي وشخصين آخرين

بالتزامن مع نشر مقاطع مصورة تُظهر القائمين على استجواب الساعدي القذافي وهم يقومون بتعذيبه، تناشد منظمة العفو الدولية السلطات الليبية إجراء تحقيق شامل في هذه الواقعة وغيرها من الوقائع المشابهة التي ظهرت مقاطع مصورة لها إلى العن منذ 3 أغسطس / آب الجاري.

كشفت موقع "كلير نيوز" في 19 و20 أغسطس / آب الجاري عن مقطع فيديو جديد يظهر فيهما الساعدي القذافي معصوب العينين ومعبراً عن خوفه من أن يتم التعرض له بسوء قائلًا إنه لم يكن يتوقع أن يتعرض للضرب في سجن الهضبة، فيرد عليه القائمون باستجوابه دون أن يظهرها على الشاشة قائلين: "إنك لم تر الضرب الحقيقي بعد". وفي شريط الفيديو الثاني، وُجّهت تهديدات للساعدي بالتعذيب والعنف الجنسي في محاولة على ما يظهر من أجل إجباره على تزويد القائمين باستجوابه ببعض المعلومات. وفي إحدى اللقطات، يهدد القائم بالاستجواب بإجبار الساعدي بالجلوس على رصاصة من بندقية عيار 23 ملم بغية الحصول على المعلومات منه قائلًا إنه سوف يُجبر على الإدلاء بالمعلومات "دون وجود النائب العام أو النيابة ... أنسى حقوق الإنسان وما شابه ذلك".

هذا، ولم تتلق منظمة العفو الدولية حتى اليوم ردًا على رسالتها التي بعثت بها إلى مكتب النائب العام بتاريخ 5 أغسطس / آب 2015 عقب نشر مقطع الفيديو الأول الذي يظهر الساعدي فيه وهو يتعرض للتعذيب رفقة شخصين آخرين بغية إجبارهم على الإدلاء "باعترافاتهم". وكانت المنظمة قد طلبت في رسالتها تلك الحصول على المزيد من المعلومات ودعت إلى إجراء تحقيق شامل ومحاييد في واقعة تعذيب الرجال الثلاثة. كما دعت المنظمة إلى وقف المشتبه بمسؤوليتهم عن الحادثة عن الخدمة ريثما تظهر نتائج التحقيقات.

وبناء على شريط الفيديو الأول الذي نشره موقع كلير نيوز بتاريخ 3 أغسطس / آب وتم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي أن الحادثة قد وقعت في مؤسسة إصلاح وتأهيل الهضبة (سجن الهضبة) بطرابلس حيث يُحتجز الساعدي القذافي عقب قيام

النيجر بتسليمه إلى ليبيا في 6 مارس/ آذار 2014، ويُحاكم بتهمة القتل. ويخضع سجن الهضبة حالياً لسيطرة النائب السابق لوزير الدفاع المتحالف مع قوات فجر ليبيا إحدى الأطراف المتحاربة في النزاعات المسلحة الدائرة في ليبيا حالياً. وتساند قوات فجر ليبيا حكومة الإنقاذ الوطني المعلنة من جانب واحد والتي تسيطر على العاصمة طرابلس حالياً.

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق بشكل مستقل من المقطع المصور، ولكن من الممكن بوضوح التعرف على الساعدي القذافي وعدد من المسؤولين والحراس الضالعين في عملية الاستجواب والإساءة لهم. وتشير منظمة العفو الدولية إلى قيام وزير العدل في حكومة الإنقاذ الوطني، مصطفى القليب، بزيارة سجن الهضبة في 10 أغسطس/ آب، وهو الذي سبق للمنظمة وأن عبرت له عن شواغلها بهذا الخصوص. ولقد تم تصوير زيارة الوزير إلى السجن وتضمنت تسجيلاً لحوار قصير دار بينه وبين والساعدي القذافي ادعى الأخير خلالها أنه يلقي معاملة جيدة وأن سلطات السجن تسمح له بإجراء مكالمات هاتفية لعائلته بين الفينة والأخرى. ويتناقض كلام الساعدي هذا مع المعلومات التي حصلت منظمة العفو الدولية عليها من أسرة الساعدي التي أكدت أنه لم يُسمح له بالاتصال معهم إلا في ثلاث مناسبات فقط حتى الآن. وإذ ترحب المنظمة بزيارة الوزير للسجن، فإنها تعتبرها غير كافية كونه من الضروري إجراء تحقيق كامل ومحاييد في واقعة الإساءة الظاهرة في شريط الفيديو، وعلى أن يؤدي التحقيق إلى ملاحقة الجناة المشتبه بهم. كما إن تصوير زيارة الوزير وبثها تلفزيونياً لا تحل محل الزيارات المنتظمة التي يجب السماح للمنظمات المستقلة القيام بها من أجل تقييم مستوى معاملة المحتجزين.

وتشير منظمة العفو الدولية بعين الرضا إلى البيان الصادر عن مكتب النائب العام بتاريخ 3 أغسطس/ آب ويدعو فيه إلى التحقيق في الحادثة بهدف تحديد هوية جميع المتورطين في ضرب الساعدي القذافي والاعتداء عليه واتخاذ الإجراء القانوني المناسب بحقهم. ولكن خطاب النوايا هذا لا يفي بالغرض بل يجب التوضيح دون مواربة مع تبيان كامل التفاصيل المتعلقة بالتدابير التي تم اتخاذها بغية التحقيق في هذه المزاعم وإبراز ما يثبت أنها تحقيقات محايدة وشاملة وناجزة وفق مقتضيات القانون الدولي، كما ينبغي أن تكون التحقيقات قادرة على تحديد هوية المسؤولين عن الحادثة وملاحقتهم جنائياً. كما يجب فتح تحقيق في تعذيب الشخصين الآخرين اللذان ظهرا في نفس الشريط المصور ووقف جميع الحراس والمسؤولين الذين ظهروا فيه عن العمل في سجن الهضبة بانتظار نتائج التحقيقات. كما يتعين على السلطات أن تقوم بخطوات تكفل عدم تكرار وقوع مثل هذه الانتهاكات.

ولقد سبق لمنظمة العفو الدولية وأن عبرت عن قلقها علناً حيال ضمان سلامة الساعدي القذافي عقب تسليمه من النيجر إلى ليبيا، وناشدت السلطات الليبية أن تكفل عدم تعرضه للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة، وأن تضمن احترام حقه في الحصول على محاكمة عادلة بما يتسق والقانون الدولي ومعاييرها. وتعززت هذه المخاوف على سلامته جراء رفض سلطات سجن الهضبة السماح لمندوبة منظمة العفو الدولية بعقد لقاء على حدة مع الساعدي في مارس/ آذار 2014 على الرغم من حصولها على التصاريح اللازمة للزيارة من النائب العام حينها.

وتخشى منظمة العفو الدولية من أن يكون الساعدي القذافي قد أدلى "باعترافات" تحت الإكراه. حيث ظهر أواخر مارس/ آذار 2014 في سلسلة من المقاطع المصورة أذيعت على قنوات تلفزيونية ليبية وهو يعتذر للشعب الليبي على الإخلال بأمن ليبيا وزعزعة استقرارها وكشف النقاب عن تفاصيل اتصالاته مع فصائل سياسية مختلفة قبيل تسليمه من النيجر. وتم نشر المقاطع المصورة رداً على مزاعم تعرضه للتعذيب والتي يظهر أنها قد صوّرت داخل مكان احتجازه. وفي أحد المقاطع، أنكر الساعدي القذافي مزاعم تعرضه للتعذيب وقال إنه يلقي معاملة جيدة. ولكن تخشى منظمة العفو الدولية من أن الساعدي كان وقت بث المقاطع المصورة يخضع للاستجواب دون إمكانية اتصاله بالمحامي بالإضافة إلى حرمانه من التواصل مع المنظمات المستقلة وتلقي زيارات عائلية.

ويذكر أن ليبيا هي إحدى الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوب القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعليه فيترتب على ليبيا واجبات دولية تقتضي منها القيام بمنع التعذيب وتجريمه والتحقيق في مزاعم وقوعه وملاحقة مرتكبيه، وهو ما ينسحب على الأفعال الأخرى التي تشكل معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة. وتشير منظمة العفو الدولية في هذا السياق إلى أن القانون رقم 10 لعام 2013 الذي يجرم التعذيب والاختفاء القسري والتمييز ينص على فرض عقوبة لا تقل عن السجن خمس سنوات بحق كل من تثبت إدانته بتعذيب أي شخص يقع تحت سيطرته أو إعطاء الأمر لطرف ثالث بالتسبب له بمعاناة نفسية أو ألم جسدي بهدف انتزاع اعترافات منه بالقوة. كما ينص القانون على إيقاع نفس العقوبة بحق كل من يسكت عن وقوع أعمال التعذيب على الرغم من قدرته على وقفها. ولطالما قامت منظمة العفو الدولية منذ العام 2011 بتوثيق انتشار التعذيب مع إفلات مرتكبيه من العقاب في مراكز الحجز الواقعة تحت سيطرة الميليشيات والحكومات المتعقبة في ليبيا.